



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010
Analysis of the relationship between inflation and the tax revenue
in Iraq for the period 1990-2010

ميسم صبري عبد
باحثة- المصرف الصناعي

أ.م.د. هيثم عبد القادر الجنابي
الكلية التقنية الادارية - بغداد

المستخلص

عانى الاقتصاد العراقي لمدة طويلة من التضخم بسبب الحروب التي مر بها والقرارات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه، هذه الظاهرة القت بظلالها على مختلف نواحي الاقتصاد ومن ضمنها الحصيلة الضريبية التي تسعى الدولة لتعظيمها في مجموع إيرادات الخزينة. ويغطي البحث السنوات 1990-2010 وقد قسمت هذه السنوات تبعاً للمتغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلد.

واعتمد البحث على التحليل القياسي الذي يركز إلى المعلومات والبيانات المتوافرة عن الموضوعات ذات الصلة بالبحث وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الدوال المصاغة. وأستنتج البحث أن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة و غير المباشرة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة، لأنَّ تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي في البلد و هذا يدعم فرضية البحث.

واوصى البحث بنفيعيل الدور التمويلي للضريبة للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي والعمل على إعادة الضرائب على التركات و الضريبة الزراعية واستحداث ضريبة القيمة المضافة وإعادة النظر بالتشريعات الضريبية لجعل الضريبة اداة مرتبطة بالواقع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: التضخم، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ABSTRAC

The Iraqi economy has suffered for a long period of inflation because of the Iraq war and the resolutions and the sanctions that were imposed on Iraq, this phenomenon overshadowed at various aspects of the economy including the tax revenue that the State seeks to optimize the total income for the budget, the



research covers the years 1990-2010, these years have been divided according to the country's economic variables.

The research adopted on econometrics analysis that is based on the information and data available on topics and has been using statistical methods to test functions are formulated.

Research concluded that rates of inflation and GDP impact is limited to direct taxation and indirect in current prices and constant prices, because the select types refer to the instructions and decisions of administrative more than is associated with the economic reality in the country and this supports the hypothesis research.

Research recommended: Activate the role of tax funding helping achieve economic and social stability, and work to return the inheritance tax, agricultural tax and value added tax and review of tax legislation to make the tax tool linked to economic reality.

Key words: Inflation, Direct Tax, Indirect Tax, Price Index.

المقدمة

-مشكلة البحث

القت ظاهرة ارتفاع الاسعار التي عانى الاقتصاد العراقي منها لمدة طويلة بسبب الحروب التي مر بها والقرارات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه، بظلالها على مختلف نواحي الاقتصاد ومن ضمنها الحصيلة الضريبية وهي إحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى الدول جاهدة لتعظيمها في مجموع إيرادات الخزينة.

-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

" إن تأثير معدلات التضخم يختلف حسب نوعية الضرائب التي تجبى لارتباط الضرائب بتعليمات وقرارات إدارية لا تأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي في العراق ".

-أهداف البحث

يهدف البحث الوصول إلى:

قياس الفجوة التضخمية في العراق وأسبابها.

معرفة القيمة الحقيقي للحصيلة الضريبية.

معرفة العلاقة أو الارتباط بين التضخم والحصيلة الضريبية.

-مدة البحث

يغطي البحث السنوات 1990-2010 ولقد قسمت هذه السنوات تبعاً للمتغيرات الاقتصادية إلى:



المرحلة الأولى 1990-2003. التي شهدت تقلبات اقتصادية متمثلة بالحصار الاقتصادي طيلة المدة.

المرحلة الثانية 2003 - 2010. التي تمثلت بعودة تصدير النفط و الظروف الأمنية الصعبة، و تطبيق تعليمات جديدة في جباية الضرائب.

-أساليب البحث

للتحقق من فرضية البحث اعتمد الباحثين على أسلوب الربط بين التحليل الوصفي في حساب معدلات النمو والأهمية النسبية، والتحليل القياسي المرتكزين إلى المعلومات والبيانات المتوافرة عن الموضوعات ذات الصلة بالبحث وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الدوال المصاغة.

-مصادر البحث

- المصادر العربية و الأجنبية.
- منشورات وزارة التخطيط و الهيئة العامة للضرائب.
- الزيارات الميدانية للهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط و البنك المركزي العراقي.

1: مفهوم التضخم وقياس الفجوة التضخمية في العراق

1-1: مفهوم التضخم

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية موجودة في بلدان العالم كلها ولكن بنسب متفاوتة فهي تختلف من بلد إلى آخر على وفق التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد أو ذلك، فلا يعد الارتفاع البسيط في الأسعار من مؤشرات التضخم، بل أن التضخم يعني " الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار والذي يمكن احتسابه على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وهو اتجاه تصاعدي في الأسعار بسبب وجود فائض مقارنة بقصور جانب العرض" (طاقة: 281,2008) ، sheffrin:2004, (p. 446).

والتضخم يعد من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم إذ يستخدم هذا الاصطلاح بوصف عدد من الحالات المختلفة، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث الارتفاع في الأسعار من دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف من دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود من دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخل النقدي، (العاني: 2002، 89).



فالبعض يعزو ظهور التضخم إلى زيادة كمية النقد المتداولة بشكل أكبر من المعروض السلعي وآخرون يعزو التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار (الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي: 2010، 181-182).

وعندما نقول أن التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار في دولة ما (الوزني، الرفاعي: 2007، 175)، لا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما أسعار السلع عموماً بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل من ثم فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود (الوادي وآخرون،: 2010، 310).

وعرفه (Mankiw) في كتابه مبادئ الاقتصاد على أنه الزيادة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد (Mankiw: 2007, P.4) وأيضاً (Schiller) في كتابه الاقتصاد اليوم الذي ذكر فيه أن التضخم هو الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (Schiller: 2008, P.72).

وهذا الاتفاق في الآراء يقودنا إلى ملاحظة عدة أمور مهمة يمكن إجمالها في الآتي لاعتبار الارتفاع في الأسعار هو حالة تضخم وهذه الأمور هي:

- أن تكون هناك زيادة بنسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.
- أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات، ولاسيما الضرورية والأساسية منها.
- أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبياً. (طاقة: مصدر سابق، 281).

فالتضخم يصبح أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي تمول بالقرروض المحليّة بدلاً من الضرائب (الجنابي، أرسلان: 2009، 277).

وبالاعتماد على رأي النقوديين فإن التضخم هو ظاهرة نقدية قائم على الاختلال بين عرض النقد والطلب (شمران: 2005، 45). أي بمعنى أنه اختلال بين التيار السلعي والتيار النقدي (الحياني: 2005، 181).

أما الاقتصادي (الشهير فيليبس) (Philips) فقد قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية، إذ إن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضروري لإدامة العجلة الاقتصادية واستمرار تحريكها، فهو نتاج لعوامل متعددة قد تكون متعارضة فيما بينها وهذه العوامل تؤدي إلى اختلال في العلاقات السعرية أي (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور) من ناحية أخرى (الهيبي وآخرون: 2010، 5).

فالتضخم تعبير عن الفجوة السلعية (الكمية) تلك الفجوة تمثل الفرق بين حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد (الإنفاق الحكومي والخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والذي يساوي الطلب الكلي في الاقتصاد وبين متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يمثل العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد فعندما يفوق الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيكون الاقتصاد في حالة فائض طلب، إذ يواجه الاقتصاد النقص في العرض الداخلي من السلع والخدمات أي حدوث فجوة العرض (تسمى تلك الفجوة أيضاً صدمة العرض وهذه الصدمة قد تحدث من داخل الاقتصاد المحلي نتيجة حدوث انخفاض كبير في نسب استغلال الطاقة الإنتاجية



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

بسبب الكوارث الطبيعية مثلاً ويطلق عليها صدمة العرض الداخلي، وتحدث بسبب عوامل خارجية كحدوث تقلبات في أسعار النفط أو الحروب.

ويطلق عليها صدمة العرض الخارجية إذ تعرض الاقتصاد العراقي إلى هذه الصدمة في عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب الحرب والحصار الاقتصادي، والتي تحدثت أما نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته في مواجهه الطلب المتزايد أو نتيجة ضعف القدرة الاستيرادية للاقتصاد بسبب الهبوط في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، والتي ستنفع الأسعار نحو الارتفاع أو للسببين كليهما معاً (أحمد: 2007, 150).

1-2: قياس الفجوة التضخمية في العراق

هناك ثلاثة مؤشرات لقياس الفجوة التضخمية في العراق وهي: (الصبيحي: 2004، 30)

١ - عرض النقد.

٢ - الأرقام القياسية.

٣ - فجوة الطلب.

وسنقوم بقياس فجوة التضخم بالاعتماد على طريقة الأرقام القياسية التي تعد اهم الطرق لقياس مؤشر التضخم الاقتصادي. يبين الجدول (1) فجوة التضخم بالاعتماد على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالأسعار الثابتة لسنة 1988.

جدول (1)

فجوة التضخم بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=1988

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %
1990	161.2	-
1991	461.9	186.3
1992	848.8	83.7
1993	2611.1	207.6
1994	15461.6	492.2
1995	69792.1	351.4
1996	59020.8	(15.4)
1997	72610.3	23.0
1998	83335.1	14.8
1999	93816.2	12.6
2000	98486.4	4.9
2001	114612.5	16.3
2002	136752.4	19.3



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

32.5	181301.7	2003
26.9	230184.1	2004
36.9	315259.0	2005
53.2	483074.4	2006
30.8	632029.8	2007
2.6	648891.2	2008
(2.8)	630713.1	2009
2.39	645850.2	2010

معدل نمو مركب %	
70.5	2003-1990
19.7	2010-2003

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، سنوات متفرقة.

- قام الباحثين باحتساب معدل التضخم على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة}} \times 100$$

من خلال مراقبة معدلات التغير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في جدول (1) نلاحظ تآرجح نسب التضخم بسبب تزايد عرض النقد وارتفاع الكتلة النقدية المتداولة وارتفاع حجم الطلب عن المعروض السلعي، إذ ازدادت معدلات التضخم طيلة مدة البحث عدا انخفاض بسيط في بعض السنوات كسنة 1996 بسبب بدء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بنسبة (15.4 %) وارتفعت في الاعوام بعد 2003 بسبب ما واجه الاقتصاد من ظروف امنية صعبة عدا انخفاض في معدل التضخم سنة 2009 بنسبة 2.8 %.

2: هيكل الضرائب في العراق وحجمها بالاسعار الجارية والثابتة

1-2: الحصيلة الضريبية بالاسعار الجارية

يعبر الهيكل الضريبي عن مجموعة الضرائب المختلفة المفروضة في مجتمع معين وفي وقت معين، فلهيكل الضريبي في أي دولة هو عبارة عن مجموعة متباينة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة النوعية منها والعامّة بحيث تغلب عليه عادة مجموعة معينه من الضرائب تصبغه بطابعها (الدوري: 2009، 50).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

يقوم النظام الضريبي في العراق على أساس الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والضرائب المباشرة في العراق منها ما هي مفروضة على الدخل وهي ضريبة الدخل وضريبة العقار وهناك ضريبة واحدة مفروضة على رأس المال هي ضريبة العرصات أما الضرائب غير المباشرة فتتضمن كلاً من الضرائب السلعية والضرائب على التداول (قدي: 2011، 51). ويبين الجدول (2) إيرادات الضرائب المباشرة في العراق للمدة (1990 - 2010) بالأسعار الجارية.

جدول (2) إيرادات الضرائب المباشرة في العراق للمدة (1990-2010)

بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الضرائب على الدخل		الضرائب على الأرباح والثروات (رأس المال)		إجمالي	معدل نمو
	ضريبة الدخل	ضريبة العقار	ضريبة الريع	ضريبة العرصات		
1990	233,1	51,6	22,0	7,2	313,9	-
1991	161,9	47,4	11,8	5,7	226,8	(27,7)
1992	316,4	69,8	42,9	10,1	439,2	93,6
1993	891,1	101,8	104,9	13,3	1111,1	152,9
1994	2917,9	140,1	191,1	22,9	3272,0	194,4
1995	11674,4	303,4	*83,0	36,6	12097,4	269,7
1996	15989,3	598,4	*16,7	40,6	16645,0	37,5
1997	30301,7	1977,6	*195,3	73,4	32548,0	95,5
1998	49358,0	6174,0	-	108,0	55640,0	70,9
1999	89735,0	13031,0	-	209,0	102975,0	85,0
2000	131890,0	20049,0	-	341,0	152282,0	47,8
2001	136245,0	21862,0	-	424,0	158531,0	4,1
2002	138766,0	16402,7	-	564,3	155737,0	1,7
2003	22147,0	6212,5	-	87,5	28447,0	81,7
2004	69076,0	4113,8	-	423,2	73613,0	158,7
2005	164747,0	8218,6	-	1658,4	174624,0	137,2
2006	296283,0	9293,7	-	884,8	306461,5	75,4
2007	427639	10236,2	-	1076,6	438951,8	43,2
2008	557882	19432,2	-	1476,7	578790,9	31,8
2009	395991	34820	-	172229	603040	4,18
2010	620187	50336	-	78353	748876	24,1

معدل نمو مركب %
2003-1990
40,8



المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات: 1990-1997 محسن ابراهيم احمد "تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980-2005) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (السليمانية، جامعة السليمانية، 2007)، ص 107 و 1998-2008 كريم سالم كماش " مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2010) ص 19، ص 121، ص 125. 2009-2010 وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط و المتابعة.

* تمثل استحقاقات غير مسددة لهذه الضريبة بسبب إلغائها بموجب القرار 22 لسنة 1990.

يتضح من الجدول (2) تذبذباً في معدلات نمو الضرائب المباشرة ففي المدة الأولى من البحث (1990-2003) سجلت أعلى انخفاض لها عام 2003، بسبب ظروف الحرب على العراق في تلك السنة وتعليق الضرائب للمدة (2003/4/16) إلى (2004/3/31) أما أعلى معدلاتها قبلت (269.7) عام 1995 وذلك للاتجاهات السياسية في وقتها لإيجاد موارد للإتفاق غير المنتجات النفطية لظروف الحصار الاقتصادي في تلك المدة، أما المدة الثانية من المبحث (2003-2010) فنلاحظ أيضاً هناك تذبذباً في معدلات النمو ولكنه بصورة عامة تتجه إلى الارتفاع بسبب السياسات الهادفة إلى رفع الأهمية بالنسبة للضرائب في العراق وأيضاً عن طريق شمول رواتب موظفي الدولة بالضريبة ابتداءً من منتصف عام 2004 إذ أدت هذه الأسباب إلى نمو الحصيلة في الضرائب المباشرة.

ويشير الجدول (3) إلى سيطرة ضريبة الدخل على مكانة مهمة ضمن الضرائب المباشرة فلقد سجلت أهميتها النسبية ارتفاعاً واضحاً في مدة الدراسة، إذ نلاحظ في المدة الأولى للبحث (1990-2003) ارتفاعاً واضحاً لضريبة الدخل، ولاسيما عام (1995 و 1996)، وذلك للاتجاهات والقوانين التي اتخذت من أجل تحسين أداء الجهاز الضريبي وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية، ولكنه انخفض عام 1997 وذلك لتطبيق قرار النفط مقابل الغذاء، أما في المدة الثانية (2003-2010) فأن ضريبة الدخل أخذت بالارتفاع لتسجل أعلى ارتفاع لها عام 2007 (97.4%) أخذت معدلات ضريبة الدخل بالازدياد وكما ذكرنا سابقاً لشمول موظفي الدولة بضريبة الدخل منذ عام 2004. ولقد بلغ متوسط مساهمة ضريبة الدخل (84.7 %) للمدة (1990-2003) و (76.2 %) للمدة (2003-2010) وهي نسبة كبيرة وتفيد بسيطرة ضريبة الدخل على الضرائب المباشرة لانخفاض الضرائب الاخرى بعد عام 2003.

جدول (3) نسبة مساهمة ضريبة الدخل إلى الضرائب المباشرة بالأسعار الجارية %

السنوات	ضريبة الدخل (1)	إجمالي الضرائب المباشرة (2)	نسبة ضريبة الدخل إلى الضرائب المباشرة % (3)=100×(2)/(1)
---------	-----------------	-----------------------------	--



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

74.2	313.9	233.1	1990
71.3	226.8	161.9	1991
72.0	439.2	316.4	1992
80.2	1111.1	891.1	1993
89.1	3272.0	2917.9	1994
95.7	12197.4	11674.4	1995
96.0	16645.0	15989.3	1996
93.1	32548.0	30301.7	1997
88.7	55640.0	49358.0	1998
87.1	102975.0	89735.0	1999
86.6	152282.0	131890.0	2000
85.9	158531.0	136245.0	2001
89.1	155737.0	138766.0	2002
77.8	28447.0	22147.0	2003
93.8	73613.0	69076.0	2004
94.3	174624.0	164747.0	2005
96.6	306461.5	296283	2006
97.4	438951.8	427639	2007
96.3	578790.9	557882	2008
65.6	603040	395991	2009
82.8	748876	620187	2010
84.7	متوسط المدة 1990-2003		
76.2	متوسط المدة 2003-2010		

المصدر: - الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

كما يشير الجدول (4) الى النسب الضئيلة التي تساهم فيها الضرائب المباشرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لأن العراق بلد نفطي يعتمد في ناتجة على النفط رغم الحصار الاقتصادي في المدة (1990-2003) والظروف الاقتصادية التي عانى منها العراق بعد عام 2003 إلا أن ذلك بين قلة الاستفادة وعدم استغلال الدخل والحركة الاقتصادية وضعف النظام الضريبي في رفد النفقات العامة، إذ سجل متوسط مساهمة الضرائب المباشرة للمدة (1990-2003) نسبة (0.27%) و (0.52%) فقط للمدة الثانية من البحث الممتدة من (2003-2010) وهي منخفضة بشكل عام في مدتي البحث كلها.

جدول (4) نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %

السنوات	إجمالي الضرائب المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %
1990	313.9	55926.5	0.5
1991	226.8	42451.6	0.5
1992	439.2	115108.4	0.3



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

0.3	321646.9	1111.1	1993
0.2	1658325.8	3272.0	1994
0.1	6695482.9	12197.4	1995
0.2	6500924.6	16645.0	1996
0.2	15093144.0	32548.0	1997
0.3	17125847.5	55640.0	1998
0.3	34464012.6	102975.0	1999
0.3	50213699.9	152282.0	2000
0.3	41314568.5	158531.0	2001
0.3	41022927.4	155737.0	2002
0.1	29585788.6	28447.0	2003
0.1	53235358.7	73613.0	2004
0.2	73533598.6	174624.0	2005
0.3	95587954.8	306461.5	2006
0.3	111455813.4	438951.8	2007
0.3	157026061.6	578790.9	2008
0.4	130642187.0	603040	2009
0.4	158521511.5	748876	2010
0.27	متوسط المدة 1990-2003		
0.52	متوسط المدة 2003-2010		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (2).

وسجلت الضرائب غير الم بلشرة تذبذباً في نسب نموها خلال مدتي البحث إذ نلحظ في جدول (5) أن معدل النمو المركب للضرائب غير المباشرة للمدة (1990-2003) كان (8.9%) فقط وهذا معدل نمو منخفض نظراً لهيمنة وسيطرة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية وما رافق الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في حقبة التسعينات والذي أدى إلى الشلل الاقتصادي وتوقف الإنتاج في مختلف نواحي الحياة والذي أثر وبشكل كبير على ضريبة الإنتاج والمبيعات. ويبين الجدول أيضاً سيطرة الضرائب المركبة على حصيلة الضرائب غير المباشرة وخصوصاً في المدة الثانية من البحث (2003-2010) وذلك بعد أحداث عام 2003 لانخفاض الإنتاج على الرغم من قرار (38) في 2003 بإلغاء الضرائب المركبة وجعلها 5% فقط (مجموعة قوانين الضرائب: 2010، 115).

جدول (5) إيرادات الضرائب غير المباشرة في العراق للمدة (1990-2010)

بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	ضرائب الإنتاج المبيعات	الضرائب الجمركية	إجمالي الضرائب غير المباشرة	معدل نمو الضرائب غير المباشرة %
1990	* 611.5	241.1	852.6	-



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

(48.7)	437.3	112.4	324.9	1991	
39.0	608.2	53.6	554.6	1992	
154.2	1546.4	52.5	1493.9	1993	
291.8	6059.4	116.4	5943.0	1994	
567.1	40422.7	2014.3	38408.4	1995	
11.6	45151.6	13361.2	31790.4	1996	
105.2	92655.8	39962.2	52693.6	1997	
59.0	147398	73869	720	72809	1998
52.6	224951	121897	1023	102031	1999
30.0	292638	174205	1681	116752	2000
28.5	376166	228863	2181	145122	2001
14.1	429534	260139	2340	167055	2002
(99.9)	248	-	-	248	2003
32687.9	81314	81020	45	249	2004
257.6	290794	118176	74	172544	2005
(2.7)	282779	219032	1071	62676	2006
134.3	662572	229076	1874	431622	2007
(32.8)	444678	376539	2273	65866	2008
(69.4)	135960	133079	2881	-	2009
17.0	159081	158003	1078	-	2010

معدل نمو مركب %	
(8.9)	2003-1990
150.3	2010-2003

* ضرائب الإنتاج وضرائب المبيعات مدمجة لغاية 1998.

المصدر:

- بيانات المدة 1990 - 1997، محسن ابراهيم احمد، تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980 - 2005)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة (بغداد الجامعة المستنصرية، 2007) ص 127.
- بيانات المدة 1998 - 2008، كريم سالم كماش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، (بغداد، الجامعة المستنصرية 2010)، ص 129، ص 131، ص 133.
- بيانات المدة 2009 - 2010، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة.

وبين الجدول (6) نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ نلاحظ ضعف مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ولمدتي البحث وذلك للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار اقتصادي فرض عليه، وأيضاً لضعف النظام الضريبي في محاولته السيطرة ومعرفة السبل التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية فقد سجل متوسط المدة للمساهمة الضريبية غير المباشرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.6%) و (0.1%) على التوالي ولمدتي البحث (2003-1990) و (2010-2003).

جدول (6) نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

السنوات	إجمالي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	852.6	55926.5	1.5
1991	437.3	42451.6	1.0
1992	608.2	115108.4	0.5
1993	1546.4	321646.9	0.4
1994	6059.4	1658325.8	0.3
1995	40422.7	6695482.8	0.6
1996	45151.6	6500924.6	0.6
1997	92655.8	15093144.0	0.6
1998	147398	17125847.5	0.8
1999	224951	34464012.6	0.6
2000	292638	50213699.9	0.5
2001	376166	41314568.5	0.9
2002	429534	41022927.4	1.0
2003	248	29585788.6	0.0
2004	81314	53235358.7	0.1
2005	290794	73533598.6	0.3
2006	282779	95587954.8	0.2
2007	662572	111455813.4	0.5
2008	444678	157026061.6	0.2
2009	135960	130642187.0	0.1
2010	159081	158521511.5	0.1
متوسط المدة 1990-2003			0.6
متوسط المدة 2003-2010			0.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالأعداد على جدول (2).

2-2: الحصيلة الضريبية بالأسعار الثابتة

يبين الجدول (7) ان معدلات نمو الحصيلة الضريبية مؤشرات سالبة في عدة مراحل و كان اكبر انخفاض سنوي في سنة 2003 بمعدل (-87.9%) و بمعدلات نمو مركب (34.0%) في مدة البحث الثانية (2003-2010) و بلغ معدل النمو المركب (-17.1%) للمدة (1990 - 2003) حيث ازدادت ضريبة الدخل في المدة (2003 - 2010)، لإخضاع الموظفين إلى ضريبة الدخل عام 2004 (مجموعة قوانين الضرائب: مصدر سابق، 123)

ويبين الجدول أيضاً ضريبة العقار بالأسعار الثابتة و معدلات نموها، فقد بلغت حصيلة ضريبة العقار بالأسعار الثابتة (32.0) مليون دينار عام 1990 و انخفضت بشدة إلى (3.4) مليون دينار عام 2003 و بمعدل نمو مركب (-15.6%) بعده ارتفعت في سنة 2010 إلى (7.7) مليون دينار بمعدل نمو مركب (12.3%).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

ونجد أنّ ضريبة العقار في المدة (2010-2003) قد ارتفعت بمعدل أعلى من معدلات نمو الأسعار لذلك ارتفعت حصيلتها الثابتة في المدة (2003 - 2010) بسبب القروض العقارية التي منحت إلى الموظفين بعد عام (2005)، بلغت قيمتها (793.752.291) مليون دينار، وقد ارتفعت حصيلة الضريبة الكمركية بالأسعار الثابتة من (149.5) مليون دينار عام 1990 إلى (190.2) مليون دينار عام 2002 و بمعدل نمو مركب (1.8%) (البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للاحصاء والابحاث، سنوات متفرقة) بعدها انخفضت بشدة ابتداء من عام 2004 لغاية 2010 بسبب إلغاء الضرائب الكمركية بقرار 38 في 2003 و جعلها 5% فقط (مجموعة قوانين الضرائب: مصدر سابق ، 115).

جدول (7) ضريبة الدخل و العقار و الضريبة الكمركية في العراق

للمدة (1990 - 2010) بالأسعار الثابتة (1988 = 100) مليون دينار

السنوات	ضريبة الدخل	معدل نمو ضريبة الدخل %	ضريبة العقار	معدل نمو ضريبة العقار %	الضريبة الكمركية	معدل نمو الضريبة الكمركية %
1990	144.6	-	32.0	-	149.5	-
1991	35.0	(75.7)	10.2	(68.1)	24.3	(83.7)
1992	37.2	6.2	1.1	(89.2)	6.3	(74.0)
1993	34.1	(8.3)	3.8	245.4	2.0	(68.2)
1994	18.8	(44.8)	0.9	(76.3)	0.7	(65)
1995	16.7	(11.1)	0.4	(55.5)	2.8	300
1996	27.0	61.6	1.0	150	22.6	707.1
1997	41.7	54.4	2.7	170	55.0	143.3
1998	59.2	41.9	7.4	174.0	88.6	61.0
1999	95.6	61.4	13.8	86.4	129.9	46.6
2000	133.9	40.0	20.3	47.1	176.8	36.1
2001	118.8	(11.2)	19.0	(6.4)	199.6	12.8
2002	101.4	(14.6)	11.9	(37.3)	190.2	(4.7)
2003	12.2	(87.9)	3.4	(71.4)	-	-
2004	30.0	145.9	1.7	(50)	35.1	-
2005	52.2	74	2.6	52.9	37.4	6.5
2006	61.3	17.4	1.9	(26.9)	45.3	21.1
2007	67.6	10.2	1.6	(15.7)	36.2	(20.0)
2008	85.9	27.0	2.9	81.2	58.0	60.2
2009	62.7	(27.0)	5.5	89.6	21.0	(63.7)
2010	96.0	53.1	7.7	40	24.4	16.1

معدل نمو مركب %	ضريبة الدخل	ضريبة العقار	الضريبة الكمركية
2003-1990	(17.1)	(15.6)	1.8
2010-2003	34.0	12.3	(5.0)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) و الجدول (5).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

ويفيد الجدول (8) إلى انخفاض إجمالي الضرائب غير المباشرة (أ) من (528.9) مليون دينار عام 1990 إلى (314.0) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي (- 3.8 %) واستمرت بالانخفاض للإجراءات التي اتخذت في عام 2003 بإلغاء الضرائب الكمركية فقد وصلت إلى (35.3) مليون دينار و (24.6) مليون دينار عامي (2004 و 2010).

جدول (8)

إجمالي الضرائب غير المباشرة في العراق للمدة (1990 - 2010) بالأسعار الثابتة

مليون دينار

(100 = 1988)

السنوات	إجمالي الضرائب غير المباشرة	معدل نمو الضرائب غير المباشرة %
1990	528.9	-
1991	94.6	(82.1)
1992	71.6	(24.3)
1993	59.2	(17.3)
1994	39.1	(33.9)
1995	57.9	48.0
1996	76.5	32.1
1997	127.6	66.7
1998	176.8	38.5
1999	239.7	35.5
2000	297.1	23.9
2001	328.2	10.4
2002	314.0	(4.3)
2003	0.1	(99.9)
2004	35.3	35200
2005	92.2	161.1
2006	58.5	(36.5)
2007	104.8	79.1
2008	68.5	(34.6)
2009	21.5	(68.6)
2010	24.6	14.4

معدل نمو مركب %	
2003-1990	(3.8)
2010-2003	(4.9)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (5) و الجدول (6)، احتسبت معدلات النمو المركبة باستبعاد عام 2003، لان حصيلة عام 2003 لا تضم الضرائب الكمركية، لذلك تكون المعدلات غير حقيقية.

¹. لم نتطرق إلى الحصيلة الضريبية بالنسبة للإنتاج و المبيعات وذلك لانخفاض نسبتها بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة.



ومما سبق نجد أنّ الحصيلة الضريبية بالأسعار الثابتة قد انخفضت بشدة في المدة (1990 - 2003) للضرائب المباشرة و غير المباشرة، و قد ارتفعت مكونات الضرائب المباشرة في المدة (2003-2010) لارتفاع حصيلة ضريبة الدخل و العقار، أما الضرائب غير المباشرة فقد اتخذت إجراءات حكومية بعد عام 2003 بإلغاء الضرائب الكمركية و جعلها موحدة بنسبة 5% للسلع كافة، مما أدى إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة بالأسعار الثابتة و حصيلتها أيضاً بالأسعار الجارية، لذلك انخفضت مساهمة الضرائب بنوعيتها في الناتج المحلي الإجمالي.

3: التحليل القياسي للعلاقة بين التضخم و الضرائب

لقد جرى تقدير العلاقة بين التضخم و الضرائب باعتماد البيانات الإحصائية التي توفرت في المباحث السابقة، و عن طريق اختبار قوة العلاقة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة لعام 1988، و سيتم توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: عرض للمتغيرات و الرموز المستخدمة في الدوال

ثانياً: الصيغ الدالية المقدره.

ثالثاً: تحليل النتائج

1 -بالأسعار الجارية.

2-بالأسعار الثابتة لعام 1988.

3-1: عرض للمتغيرات و الرموز المستخدمة في الدوال

الرمز	المتغير
DT	الضرائب المباشرة بالأسعار الجارية
DiT	ضريبة الدخل بالأسعار الجارية
DBT	ضريبة العقار بالأسعار الجارية
INDT	الضرائب غير المباشرة بالأسعار الجارية
INDCO	الضرائب الكمركية بالأسعار الجارية
FDT	الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة
FDiT	ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة
FDBT	ضريبة العقار بالأسعار الثابتة
FINDT	ضرائب غير مباشرة بالأسعار الثابتة
FINDCO	الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة
Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	FY
نسبة التضخم	IN

3-2: الصيغ الدالية المقدرة: قدر الباحثان الدوال الآتية:

١ - بالأسعار الجارية

$$\begin{aligned}DT &= f(IN, Y) \\DIT &= f(IN, Y) \\DBT &= f(IN, Y) \\INDT &= f(IN, Y) \\INDCO &= f(IN, Y)\end{aligned}$$

٢ - بالأسعار الثابتة لعام 1988

$$\begin{aligned}FDT &= f(IN, FY) \\FDIT &= f(IN, FY) \\FDBT &= f(IN, FY) \\FINDT &= f(IN, FY) \\FINDCO &= f(IN, FY)\end{aligned}$$

3-3: تحليل نتائج

١ - بالأسعار الجارية

$$1) \quad DT = f(IN, Y)$$

$$DT = -40905.827 + 76.572IN + 0.004Y$$

$$t: \quad \quad \quad + 0.698 + 15.716$$

$$f = 144.123$$

$$R^2 = 0.935 = 93.5\%$$

بلغت قيمة R^2 (93.5%) أي أن المتغيرات المستقلة، التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (93.5%) من التغيرات في المتغير DT (الضرائب المباشرة) أما النسبة المتبقية (6.5%) فترجع إلى عوامل عشوائية، أو خضوع الضرائب المباشرة إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (144.123) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (3.52) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (0.698) فهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على



المتغير (الضرائب المباشرة) بسبب أن (الضرائب المباشرة) تحددتها مجموعة قرارات لا ترتبط بنسب التضخم IN ، كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (15.716) و هي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) إي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضرائب المباشرة).

و يمكن أن نصل إلى استنتاج مفاده: إنَّ الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الجارية يؤثر على (الضرائب المباشرة) و لو بدرجة منخفضة بسبب انخفاض معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y في الدالة، أما أشارات معلمات نسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y فهي مقبولة اقتصاديا، لأنَّ نسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الجارية ترتبط طرديا مع حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية.

2) DIT=f(IN,Y)

$$DIT= -33323.790 +71.068IN + 0.004Y$$

$$t: \quad \quad \quad + 0.876 \quad + 18.185$$

$$f= 192.404$$

$$R^2 = 0.950 = 95\%$$

كانت قيمة R^2 (95%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN والناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (95%) من التغيرات في المتغير (ضريبة الدخل) و هي قيمة كبيرة جدا، أما النسبة المتبقية (5%) فترجع إلى خضوع (ضريبة الدخل) إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (192.404) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (3.52) اي اننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (0.876) فهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) إي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة الدخل) و تتطابق هذه النتيجة مع تأثير نسب التضخم IN على إجمالي الضرائب المباشرة، لأنَّ ضريبة الدخل تقررها و تحددتها مجموعة تعليمات لا تراعي نسب التضخم IN في البلد. كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (18.185) و هي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) إي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (ضريبة الدخل) و إن كان هذا التأثير محدود لصغر معلمه الناتج المحلي الإجمالي Y.

3) DBT=f(IN,Y)

$$DBT= 2278.305 - 9.909 IN + 0.0 Y$$



$$t: \quad - 0.631 \quad + 4.795$$

$$f = 15.667$$

$$R^2 = 0.595 = 59.5 \%$$

وفي هذه الدالة بلغت قيمة R^2 (59.5%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (59.5%) من التغيرات في (ضريبة العقار، أما النسبة المتبقية (40.5%) فترجع إلى عوامل عشوائية أو خضوع (ضريبة العقار) إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (15.667) و هي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (3.52) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-0.631) فهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة العقار) و تبين أيضاً أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y تساوي (صفرًا) مما يعني عدم تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على (ضريبة العقار)، لأنها تحدد بتعليمات لا علاقة لها بحجم التضخم IN أو حجم الناتج المحلي الإجمالي Y.

4) $INDT = f(IN, Y)$

$$IND T = 102839.291 - 240.829 IN + 0.002 Y$$

$$t: \quad - 0.836 \quad + 2.643$$

$$f = 5.758$$

$$R^2 = 0.322 = 32.2 \%$$

وكانت قيمة R^2 منخفضة (32.2%) أي إن المتغيرات المستقلة توضح ما مقداره (32.2%) فقط من التغيرات في (الضرائب غير المباشرة) وهي نسبة ضئيلة جداً.

و بلغت قيمة f المحتسبة (5.758) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (3.52) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع)

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-0.836) و هي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب غير المباشرة) على الرغم من أن معامل التضخم IN كبير جداً، كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (2.643) و هي قيمة أكبر من قيمة t الجدولية (1.73) أي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير



النتائج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضرائب غير المباشرة) و إن هذا التأثير ضئيل جدا لصغر معامل الناتج المحلي الإجمالي Y .

5) $INDCO=f(IN,Y)$

$$INDCO = 45885.838 - 133.309 IN + 0.001 Y$$

$$t: \quad -0.958 \quad + 4.173$$

$$f = 13.094$$

$$R^2 = 0.547 = 54.7 \%$$

وظهرت قيمة R^2 في هذه الدالة (54.7%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (54.7%) من التغيرات في المتغير (الضريبة الكمركية) و هي نسبة ضئيلة.

و بلغت قيمة f المحتسبة (13.094) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (3.52) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-0.958) و هي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضريبة الكمركية)، كما أن إشارة معامل التضخم IN غير مقبولة اقتصادياً، لأنّ الدالة بالأسعار الجارية. كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (4.173) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (1.73) أي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضريبة الكمركية) و هذا التأثير ضئيل جدا لصغر معامل الناتج المحلي الإجمالي Y .

٢ - بالأسعار الثابتة لعام 1988.

1) $FDT=f(IN,FY)$

$$FDT = 56.386 - 0.122 IN + 0.001 FY$$

$$t: \quad -1.743 \quad +3.248$$

$$f = 8.969$$

$$R^2 = 0.443 = 44.3 \%$$

بلغت قيمة R^2 (44.3%) أي أن المتغيرات المستقلة التضخم IN ، الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (44.3%) من التغيرات في (الضريبة المباشرة بالأسعار الثابتة) و هي قيمة صغيرة اقل من (50%) أي لا توجد تأثيرات قوية للمتغيرات IN التضخم و Y الناتج المحلي الإجمالي على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).



أما قيمة f المحتسبة (8.969) و هي أكبر من قيمة f الجدولية (3.52) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).
و كانت قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (1.743) و هي قيمة أكبر بقليل من قيمة t الجدولية (1.73) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة) كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة (3.248) و هي قيمة أكبر من قيمة t الجدولية (1.73) أي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).

و قد دلت نتائج حصيلة الضرائب بالأسعار الثابتة على وجود تأثير لنسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على الضرائب بالأسعار الثابتة، ولو إن هذا التأثير بسيط لصغر معلمه التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة كما أن إشارات معاملات التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة مقبولة اقتصادياً، لأن زيادة التضخم IN تؤدي إلى انخفاض (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة) و زيادة الناتج المحلي Y بالأسعار الثابتة له تأثير ايجابي على (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).

2) $FDIT=f(IN,FY)$

$$FDIT= 56.058 - 0.113 IN + 0.00 FY$$

$$t: \quad \quad \quad - 2.157 \quad \quad +2.852$$

$$f= 8.681$$

$$R^2 = 0.434 \% = 43.4 \%$$

وكانت قيمة R^2 ضعيفة في هذه الدالة حيث بلغت (43.4%) أي أن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة توضح تأثير (43.4%) من التغيرات في المتغير (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة) وهي نسبة ضئيلة لا تصل إلى (50%) و هذا يوضح ضعف تأثير التضخم IN والناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة).

و بلغت قيمة f المحتسبة (8.681) و هي أكبر من قيمة f الجدولية (3.52) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (2.157) و هي قيمة أكبر من قيمة t الجدولية (1.73) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة)، أما المتغير الناتج المحلي Y بالأسعار الثابتة فأما معلمته صفر أي لا يوجد تأثير للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على (ضريبة



الدخل بالأسعار الثابتة) و هي تكاد تتطابق مع نتائج القيم الجارية في المعادلة 2 ، لأنه كما ورد سابقاً تقرر ضريبة الدخل بتعليمات بصرف النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي Y. أما معلمة التضخم IN فهي مقبولة اقتصادياً، إذ إن العلاقة عكسية بين متغيرات التضخم IN و (ضرائب الدخل بالأسعار الثابتة).

3) FDBT=f(IN,FY)

$$FDBT= 3.293 - 0.008 IN + 0.000 FY$$

$$t: \quad \quad \quad - 0.764 \quad \quad +4.068$$

$$f= 10.139$$

$$R^2 = 0.478 = 47.8 \%$$

أما قيمة R^2 لهذه الدالة فبلغت (47.8%) أي أن المتغيرات المستقلة تمثل (47.8%) من التغيرات في المتغير (ضريبة العقار بالأسعار الثابتة) و هي نسبة تعد ضئيلة. و كانت قيمة f المحتسبة (10.139) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (3.52) أي أننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN كانت (0.764) و هي قيمة أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير IN التضخم على المتغير (ضريبة العقار بالأسعار الثابتة).

أما الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة فلا تأثير له على ضريبة العقار لان معلمته تساوي صفرًا. يمكن الاستنتاج إن ضريبة العقار تتحدد و بشكل مستقل عن حجم الناتج المحلي الإجمالي Y و نسب التضخم IN و هي نتائج تتطابق مع دالة ضريبة العقار بالأسعار الجارية و هي تتطابق أيضاً مع قيمة R^2 للدالة.

4) FINDT=f(IN,FY)

$$FINDT=73.072 - 0.129 IN + 0.001 FY$$

$$t: \quad \quad \quad - 0.712 \quad \quad + 3.687$$

$$f= 8.367$$

$$R^2 = 0.424 = 42.4 \%$$

وكانت قيمة R^2 للدالة (42.4%) أي ان المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة توضح ما مقداره (42.4%) و هي نسبة ضئيلة جدا.

و بلغت قيمة f المحتسبة (8.367) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (3.52) إي أننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير



التابع (و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (0.714) و هي قيمة اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) إي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة غير مباشرة بالأسعار الثابتة) كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة (3.687) و هي أعلى من قيمة t الجدولية (1.73) أي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير معنوي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على المتغير (الضريبة غير المباشرة بالأسعار الثابتة) و إن كانت المعلمة ضعيفة جداً.

5) $FINDCO=f(IN,FY)$

$$FINDCO = 60.347 - 0.178IN + 0.00FY$$

$$t: \quad \quad \quad - 1.600 \quad + \quad 1.339$$

$$f = 3.98$$

$$R^2 = 0.17.3 = 17.3 \%$$

دلت نتائج الدالة على ضعف قيمة R^2 و هي تتطابق مع نتائج الضرائب الكمركية بالأسعار الجارية في إن الضرائب تتحدد بتعليمات لاعلاقة لها بالتضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة.

وكانت قيمة f المحتسبة (3.098) و هي أقل من قيمة f الجدولية (3.52) أي أننا نرفض الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (1.660) و هي قيمة أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.73) أي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة)، أما المتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة فقيمة t المحتسبة له أقل من القيمة الجدولية أي: لا يوجد تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة كما أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة تساوي صفراً مما يدل على عدم تأثير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على (الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة).

أظهرت النتائج أن الدوال تفسر العلاقة بشكل أكبر في الضرائب المباشرة وأن كان التضخم لا يشير إلى تأثير معنوي مع الضرائب المباشرة في الأسعار الجارية.

فلا تشير الدوال إلى علاقة ارتباط قوية في الضرائب غير المباشرة وأيضاً لم يكن للتضخم تأثير معنوي مع الضرائب غير المباشرة في الأسعار الجارية.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

وأيضاً لا توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات و الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة
بالأسعار الثابتة.

كما دلت نتائج التحليل القياسي بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة أن نسب التضخم و الناتج
المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة و غير المباشرة، لأسباب أن
تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي
في البلد.

4: الأستنتاجات والتوصيات

4-1: الأستنتاجات



- ١ - بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير في العراق في عقد التسعينات ولاسيما خصوصاً بعد قرارات العقوبات الاقتصادية، إذ تعطلت الكثير من طاقاته الإنتاجية، إذ كشف الحصار الاقتصادي عن معاناة الاقتصاد النامي النفطي في مواجهة الأزمات الاقتصادية و سجل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً ويقفزات كبيرة حيث وصل إلى أعلى نسبة له عام 1994، فقد بلغ (8652.9) و بمعدل نمو (396.43%)، وازدادت مشكلة التضخم بعد أحداث عام 2003، بسبب توقف المؤسسات الإنتاجية عن العمل واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية، فقد بلغ معدل التضخم عام 2006 (53.2%).
- ٢ - هناك تذبذب في معدلات نمو الضرائب المباشرة في مدة البحث ولكنها بصورة عامة تتجه نحو الارتفاع بسبب السياسات الهادفة إلى رفع الأهمية بالنسبة للضرائب وأيضاً عن طريق شمول رواتب موظفي الدولة بالضريبة ابتداءً من منتصف عام 2004، إذ بلغ معدل نمو الضرائب المباشرة (158.7%) عام 2004.
- ٣ - تساهم الضرائب المباشرة بنسب ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، لأن عوائد النفط لها النسبة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي وضعف النظام الضريبي في ردف الإيرادات العامة، إذ بلغ متوسط مساهمة الضرائب المباشرة للمدة (1990 - 2003) (0.27%) فقط و (0.52%) في المدة الثانية من البحث الممتدة من (2003 - 2010).
- ٤ - كان معدل نمو الضرائب غير المباشرة منخفض في مدة البحث لهيمنة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية و ما رافق الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في حقبة التسعينات والذي أدى إلى الشلل الاقتصادي وتوقف الإنتاج وأيضاً الإجراءات الحكومية التي اتخذت بعد عام 2003 بإلغاء الضرائب الكمركية وجعلها 5% فقط على البضائع.
- ٥ - ضعف مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسبب الظروف الاقتصادية وضعف النظام الضريبي في السيطرة و معرفة السبل التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، إذ ساهمت الضرائب غير المباشرة بنسبة (0.6%) و (0.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ولمدتي البحث (1990 - 2003) و (2003 - 2010) على التوالي.
- ٦ - إن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة و غير المباشرة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة، لأنَّ تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي في البلد و هذا يدعم فرضية البحث.
- ٧ - أظهرت النتائج أن الدوال تفسر العلاقة بشكل أكبر في الضرائب المباشرة وان كان التضخم لا يشير إلى تأثير معنوي مع الضرائب المباشرة في الأسعار الجارية.
- ٨ - لا تشير الدوال إلى علاقة ارتباط قوية في الضرائب غير المباشرة وأيضاً لم يكن للتضخم تأثير معنوي مع الضرائب غير المباشرة في الأسعار الجارية.

2-4: التوصيات



- ١ - تفعيل الدور التمويلي للضريبة للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الاجتماعي بالعمل على إعادة الضرائب على التركات و الضريبة الزراعية.
- ٢ - استحداث ضريبة القيمة المضافة (هي الضريبة المفروضة على ما يضاف للسلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج و التداول أو عند تقديم الخدمة).
- ٣ - إجراء مسح للأنشطة، و الدخول بغية تغطية القطاعات الهامشية و غير المنظمة بسبب أتساع رقعة القطاع الخاص غير المنظم و توسيع الوعاء الضريبي ليشمل دخلاً جديدة.
- ٤ - إبراز الدور الذي تؤديه الضرائب في المساعدة في تمويل النفقات العامة وزيادة الوعي الضريبي عن طريق وسائل الإعلام.
- ٥ - ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتهيئة ملاك يقوم بمواكبة أحدث التطورات الحاصلة في النظام الضريبية المتطورة واستخدامها في تطوير النظام الضريبي في العراق.
- ٦ - ضرورة إعادة النظر وبصورة شاملة بالتشريعات الضريبية بحيث تتلافى العيوب الواردة في التشريعات التي تجعل من الضرائب أداة لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي.

قائمة المصادر

القوانين و التشريعات

١ - الابناري، صباح صادق جعفر، **القوانين العراقية**، مجموعة قوانين الضرائب، ط1 (بغداد: المكتبة القانونية، 2010).

الكتب العربية

٢ - الجنابي.د هيل عجمي مجبل و ارسلان، رمزي ياسين، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، ط1 (عمان: دار وائل للنشر 2009).

٣ - طاقة، محمد، **أساليب علم الاقتصاد الجزئي و الكلي**، ط1 (عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع، 2008).

٤ - قدي، د. عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، ط1 (عمان: دار جرير للنشر و التوزيع ، 2011).

٥ - الوادي، د. محمد حسين و اخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1 (عمان: دار المسيرة للتوزيع ، 2010).

٦ - الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، ط3 (عمان: دار وائل للنشر 2007).

الرسائل و الأطاريح العلمية

٧ - احمد، محسن ابراهيم، **تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980-2005)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (السليمانية: جامعة السليمانية، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2007).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 28
- الفصل الثالث - لسنة 2014
تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010

- ٨- الحياياني، نعمان عباس ندا، فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2005) .
- ٩- الدوري، عمار ممدوح عبد القادر محمد، تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2009) .
- ١٠ شمران، قحطان، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005) .
- ١١- الصبيحي، علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات 1970-2000 و السبل المقترحة لمعالجته، رسالة ماجستير غير منشورة (الانبار: جامعة الانبار، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2004) .
- ١٢ - كماش، كريم سالم، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2010) .

الدوريات والمجلات

- ١٣ - العاني ، د. د. تقي عبد سالم، التجارة الخارجية و التضخم مع إشارة خاصة إلى العراق، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 42 (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2002) ص 87-102 .
- ١٤ - الهيتي، د. احمد حسين و اخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية العدد 3 (الانبار: كلية الإدارة و الاقتصاد، 2010) ص 1-15 .

النشرات الرسمية

- ١٥ - البنك المركزي العراقي ، النشرات الأحصائية السنوية ، بغداد سنوات متفرقة
- ١٦ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.
- ١٧ - وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط و المتابعة.
- ١٨ - مجموعة القوانين العراقية ، مجموعة قوانين الضرائب ، المكتبة القانونية ، بغداد 2010 .

الكتب الأجنبية

1. Mankiw ,N. Gregory , **Principles of Economics** , Fourth Edition (United Kingdom: Harvard UNIVERSITY , 2007)
2. Schiller, Barables ,R, The economy today ,Eleventh Edithion (United State of America: American University ,2008)
3. Sheffrin, sallivan, **Economics – principles and tools**, third edition, printer, donnellay Willard, (university of California).